المشهد
في مجال المسؤولية المجتمعية

تقرير دوري يرصد أنشطة الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

العدد - 4
سبتمبر

مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة

17 يوليو 2023م
مقر اتحاد الغرف العربية
مدينة بيروت
الجمهورية اللبنانية

دعما لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP28)

أبطال الاستدامة 100

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(تصنيف عالمي في مجال الاستدامة)

الإعلام المجتمعي المسؤول... بوابة للانتشار والتأثير

بقلم: **د. حسن بن إبراهيم كمال**
رئيس هيئة التحرير
تقرير المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية

الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وبمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيسه أقام فعاليات

القمة الإقتصادية الدولية

للمسؤولية المجتمعية في قطاع الأعمال برعاية فخرية من الدكتور أبوغزالة

المشهد
في مجال المسؤولية المجتمعية

هيئة التحرير

الدكتور
حسن بن إبراهيم كمال
رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور
علي آل إبراهيم
رئيس التحرير

المستشار
جابر الرويعي
نائب رئيس التحرير

الدكتور
سامي العدواني
مدير التحرير

المحتويات

مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة لعام 2023م) في لبنان بقلم : أ. د. علي عبدالله آل إبراهيم - رئيس التحرير - المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية	3
قيادات (الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية) يناقشون الشراكة مع (اتحاد الغرف العربية)	8
مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة	9
القمة الإقتصادية الدولية للمسؤولية المجتمعية في قطاع الأعمال برعاية فخرية من الدكتور أبوغزالة	18
شخصيات عربية ودولية ضمن أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023	20
كلمةممثل (أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023م)	21
أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023	22
الدكتور سامي العدواني يكتب: المؤشرات الدولية.. والخطط الوطنية	33

افتتاحية المشهد

بقلم : أ. د. علي عبدالله آل إبراهيم
رئيس التحـريــر
تقرير المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية

مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة لعام 2023م) في لبنان

- أن المقصود بالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ليس فقط قيامه بأدوار محدودة الأثرعبر تبرعات أو مساهمات خيرية -مع أهمية هذا الأمر- ولكن المراد هو مدى مساهمة هذا القطاع الخاص - ومن خلال تعامله مع العملاء والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين- في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل المجتمعات التي يتواجد فيها.
- ومع التطور السريع لمفاهيم المسؤولية المجتمعية عالميا، وما صاحب ذلك من ظهور ممارسات وتطبيقات مهنية متقدمة، وتوظيف لأدوات عديدة جعلت الكثير من الجهات سواء: الحكومية منها أو الخاصة أو غير الربحية ممن واكب هذا التطور، وتبنى ممارساته المهنية، أن تحظى بقبول مجتمعي ودعم واسع في نطاق تأثيرعملياتها وأنشطتها وخدماتها، سواء كان ذلك في بيئات أعمالها الداخلية أو المجتمع الذي تعمل فيه. وبالتالي، سأقدم في هذه الكلمة الافتتاحية بعض هذا الممارسات والأدوات المهنية وأضعها أمام مؤسساتنا وشركاتنا العربية عبركم للتعرف عليها ، إن كان قطاعنا الخاص عازم على تطوير أدائه المجتمعي وتعزيز تأثيره، عبر مجموعة من الممارسات والتي منها:

١. تطورت ممارسات المسؤولية المجتمعية ومنذ عرف العالم (نظرية أصحاب المصلحة). فلم تعد العلاقة محصورة بين الطرفين الرئيسيين في التعاملات التجارية والاقتصادية والممثلة في (المالك أو إدارة الشركات والمؤسسات من طرف والعملاء من طرف آخر). بل توسعت ووصلت لأطراف آخرين من أصحاب المصلحة، والذين بات واجب أن يتم مراعاة أولوياتهم واهتماماتهم في منظومة الممارسات المسؤولة المحترفة مثل(المالك/ المساهم أو الإدارة - العملاء - العاملين - الجهات الحكومية ذات الصلة - المجتمع - الإعلام - الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة بعمومهم - المنافسون - البيئة، وغيرهم) ويمكن أن نعرف أصحاب المصلحة وفق تعريف البروفسور ادوارد فريمان بأنه «أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بإنجازات وأهداف وأعمال المؤسسة أو الشركة»، وبالتالي شريحة المستهدفين من أعمال وممارسات المسؤولية المجتمعية باتت كبيرة ومتنوعة ويجب مراعاتها.

٢. أصبحت ممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية تعتمد على مرجعيات مهنية وعالمية مؤثرة، ومنها المعايير والمقاييس ذات الصلة بقياس أداء المؤسسات والشركات ومدى التزامها تجاه المجتمع وسعيها لتحقيق التنمية المستدامة، والتي أصبحت حاليا العشرات من هذه المواصفات والمقاييس ذات الصلة بتطبيقات المسؤولية المجتمعية متوفرة. ومن أبرزها المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية (ايزو٢٦٠٠٠) والتي باتت معتمدة من كثير من هيئات المواصفات والمقاييس العربية، ويمكن توظيفها لتجويد مخرجات وممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية لقطاعنا الخاص العربي. وانتهز هذه الفرصة وفي هذا المحفل العلمي الرفيع المستوى لاعلن عن انتهاء الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وشريكه الفاعل والمتمثل في الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية من مشروع (المواصفة العربية للمسؤولية المجتمعية - كأول مواصفة عربية متخصصة)، تم تطويرها بعد الاطلاع على العديد من المعايير والمقاييس الدولية والاستفادة منها لتطوير هذا الجهد العربي المقنن، وهي متاحة حاليا للقطاع الخاص العربي وغيره من القطاعات لمواءمة أعمالها مع ممارسات مسؤولة وبمرجعيات مهنية عالية ورفيعة.

٣. الإفصاح عن ممارسات القطاع الخاص عن أدائه وممارساته المسؤولة والمعززة للتنمية المستدامة يعبر بشكل مباشر عن عزم حقيقي لرغبة

هذا القطاع في الوفاء بالتزاماته المجتمعية المختلفة، وذلك من خلال تقييم أدائه المجتمعي وتحسينه. وكلما كان الإفصاح يتم عبر تقارير مهنية متوافقة مع النماذج الواردة في المبادرات الدولية كلما اكتسب أهمية ومصداقية أكبر. وللأسف مازالت شركاتنا العربية هي الأقل في ممارسات الإفصاح عبر الأطر المهنية في المنظومة العالمية. ولذلك أحث قطاعنا الخاص، وهو القطاع الذي عرف بالعطاء والمنح المجتمعي الكبير، أن يفصح عن هذا العطاء ويسعى لتقنينه عبر نماذج افصاح معتبرة ، والتي من أبرزها:-

- المبادرة العالمية للتقارير GRI
- التقرير المتكامل Integrated Report
- تقرير الإستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ESG
- المبادرة الإسلامية للتقارير والتي صدرت من البنك الإسلامي للتنمية
- وغيرها من عشرات النماذج العالمية المعتبرة.

٤. تصميم المبادرات والمشروعات المجتمعية بأدوات علمية ومؤثرة لتساهم هذه المبادرات في تعزيز التنمية المستدامة والاستجابة الفاعلة لحاجات المجتمعات العربية والدولية، سواء داخل بيئة العمل ذاتها أو المجتمع الذي يقع في نطاق تأثيرها.

٥. إن من أهم ما يدعم فاعلية ممارسات المسؤولية المجتمعية المعززة للتنمية المستدامة هي التزامها بتطبيقات الحوكمة المؤسسية في أعمالها وفي علاقتها مع أصحاب المصلحة. ولذلك تبني تطبيقات الحوكمة أمر لم يعد اختياري بل ممارسة ملزمة لتحقيق عائد وأثر مجتمعي ومستدام في كل القطاعات.

٦. قياس العائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI) وهي وسيلة لقياس القيمة المالية المضافة التي تقوم على مبادئ معينة (مثال: القيمة البيئية والاجتماعية التي لا تعكسها الحسابات المالية التقليدية الحالية) والمتعلقة بالموارد المستثمَرة. ويمكن أن يستخدمها أي كيان لتقييم التأثير الواقع على أصحاب المصلحة وتحديد طرق تحسين الأداء وتعزيز أداء الاستثمارات. وبالتالي، من أهم الممارسات التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص العربي اصدار تقارير قياس العائد على المجتمع سواء الداخلي أو المحيط والذي يقع في نطاق تأثيره لمساهماته ودوره المجتمعي والمعزز للتنمية المستدامة. الأمر الذي سيثبت أن العطاء المسؤول تجاه المجتمع سينعكس ايجابا على هذا القطاع في كل المجالات بما فيها زيادة في أرباحه وتحسين صورة علامته التجارية أمام المجتمع المستهدف من أعماله، وتحقيق ولاء ودعم له من كل أصحاب المصلحة وغيرها من العوائد.

٧. ايجاد مرجعيات للممارسات الأخلاقية في داخل هذا القطاع الهام من شركات ومؤسسات. والتي يمكن أن يتم التعبير عنها عبر مدونات سلوك متخصصة بكل شركة أو مؤسسة ، ولا نكتفي بالموجهات الاسترشادية التي تقدمها الجهات الحكومية للممارسات الأخلاقية في كل قطاع.

٨. تطوع المحترفين هو استثمار وقت ومهارات وجهد وموارد الموظفين في أعمال مجتمعية. وتتضمن معظم برامج تطوع الموظفين ممارستهم لأنشطة تطوعية خلال أوقات العمل في المؤسسة أو الشركة، لأنه عندما يقوم الموظفون بالتطوع خارج أوقات العمل فذلك لا يعد تطوعا من قبل هذه المؤسسات أو الشركات.

٩. دعم المبادرة العالمية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة والتي تم اطلاقها في عهد الراحل السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة. هذه المبادرة النوعية التي تستهدف دعم استدامة أعمال هذه الشركات والمؤسسات ، وكذلك دعم تبنيها نهج أخلاقي ومسؤول تجاه المجتمعات التي تعمل فيها. ومازال قطاعنا الخاص العربي محدود التأثير في دعم هذه المبادرة الدولية. ونحن ومن خلال شراكتنا مع الشبكة الوطنية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة بالمملكة المغربية، وكذلك مكتب الإتفاق العالمي للأمم المتحدة بنيويورك، اطلقنا مجموعة من المبادرات المعززة والداعمة لها ومن أبزها: (مبادرة مناصر لمبادئ الإتفاق العالمي للأمم المتحدة)، كما نعمل على تنظيم (سلسلة مؤتمرات عربية لمناصري مبادئ الإتفاق العالمي للأمم المتحدة). فكانت النسخة الأولى والتي تم تدشينها في مملكة البحرين ءفي شهر مايو من العام الجاري، وأقيمت النسخة الثانية في قطر في شهر يونيو من العام ٢٠٢٣م. وستكون بإذن الله النسخة الثانية في صلالة العمانية في نهاية شهر أغسطس من هذا العام، يتبعه نسخة الرياض بالشراكة مع الشبكة الوطنية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية، وهكذا دواليك. إضافة إلى تبنينا ومن خلال الأكاديمية الدولية للمسؤولية المجتمعية تنفيذ العديد من برامج بناء القدرات للعاملين في القطاعات العربية العديدة بهدف دعم هذه المبادرة العالمية النوعية لتعزيز استدامة أعمال القطاع الخاص العربي والقطاعات الأخرى كذلك.

١٠. وختاما: إن تطبيق المسؤولية المجتمعية في القطاع الخاص العربي وفق الممارسات العالمية يستلزم وجود قناعة تامة لدى القيادات بأهمية بناء استراتيجية شاملة تساهم في أن تكون هذه الممارسات مؤسسية وتدخل في جميع قرارات وأنشطة وخدمات ومنتجات هذا القطاع الحيوي المساهم في تنمية مجتمعاتنا ودولنا.

- وكذلك تبني المبادرات المجتمعية من قبل الخاص العربي يستلزم دراسة الحاجات المجتمعية، وتبني مبادرات تتوافق مع هذه الاحتياجات بأدوات علمية ومهنية.
- إضافة إلى ذلك قياس أثر هذه الأعمال والمبادرات المجتمعية المعززة للتنمية المستدامة يستلزم أن يتم بأدوات مهنية.
- وأخيرا، ربط هذه الممارسات في قطاعنا الخاص العربي بأدوات ومعايير مهنية عالمية ستساهم بالتأكيد في دعم أهداف التنمية المستدامة عبر أجندتها العالمية وكذلك الاستراتيجيات العربية والوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مقالات المشهد

بقلم : الدكتور حسن بن إبراهيم كمال
رئيس هيئة التحـريــر
تقرير المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية

الإعلام المجتمعي المسؤول... بوابــة للانتشار والتــأثيــر

يقدم إصدار « تقرير المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية « أنموذجا في مجال الإعلام المجتمعي المسؤول، لأنه يعبر عن أنشطة وانجازات مؤسسات المجتمع المدني وفق مرجعية مهنية وأخلاقية ، ويتواكب مع التطورات التي شهدها عالم المجتمع المدني. فقد شهدت السنوات الأخيرة توسعاً مذهلاً في حجم ونطاق وقدرات المؤسسات المجتمعية في جميع أنحاء العالم، وأصبح لهذه المؤسسات دور بارز في تنفيذ المشروعات الإنمائية ، وتصميم مبادرات خلاقة تساهم في تلبية الحاجات المجتمعية جنبا إلى جنب مع جهود المؤسسات الحكومية والخاصة .

كما أصبحت المؤسسات المجتمعية أيضاً جهات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمّل للعمل الحكومي، لا سيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات أو الكوارث الطبيعية أو غيرها.

وأصبح الإعلام بوابة الانتشار والتأثير لمؤسسات المجتمع المدني ، ليؤكد أن هذا العصر، هو عصر اعتماد أدوات احترافية للتعريف بانجازات المؤسسات المجتمعية. كما أن فرق الإعلام في الجهات المجتمعية وخاصة في قطاعات الإعلام المجتمعي، هم أصحاب المصلحة في توجيه مؤسساتهم نحو اعتماد منهجيات مهنية وعلمية للتعريف بأعمال هذه المؤسسات وانجازاتها للمستهدفين من أنشطتها ، وكذلك ابراز القوة المؤثرة التي تمتلكها مؤسساتهم لصالح تنمية المجتمعات عبر توظيف الاعلام المجتمعي التوظيف الأمثل.

إن نشأة الإعلام المجتمعي وظهوره في ستينيات القرن الماضي جاء ابتداء كفكرة لإيصال الأصوات المهمشة عندما وجد نشطاء من أقليات معينة تجاهل وسائل الإعلام الموجودة لهمومهم وثقافتهم ومتطلباتهم وأحلامهم وثقافتهم الفنية فعبروا عن ذاتهم من خلال إنشاء إذاعات مجتمعية تعبر عن ثقافتهم وعما يجول في خاطرهم، لتتطور وتمسي أداة أساسية في نقل الأصوات واحداث التغيير.

يشكل الإعلام المجتمعي مكانة رئيسية ويلعب دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، حيث لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة جميعها دون وجود إعلام ينهض بمسؤولياته. بل أنه كذلك تم اعتماده كمسار داعم وأداة فاعلة لإفصاح الدول والمنظمات عن جهودها في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن موضوع الاعلام المجتمعي المسؤول بات يشكل أهمية للعاملين في قطاع المؤسسات المجتمعية ، لأنه هو الجسر الذي نعبر من خلاله بمؤسساتنا المجتمعية إلى عالم الاحترافية في الترويج لمشروعات هذه المؤسسات وأعمالها وانجازاتها عبر أدوات محترفة.

الإنتسـاب إلـى عضويـة
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية تحقق:

- يعد الإنتساب إلى عضوية «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية» فرصة للدخول في عالم مهني متخصص في مجالات المسؤولية المجتمعية. حيث يعد «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية» أول منظمة دولية متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة لها تمثيل رسمي في العديد من بقاع العالم .
- تتميز عضوية «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية» بحرصها على توفير العديد من الخدمات والمزايا التي تساهم في تمكين المتخصصين والمهتمين بأدوات ومعايير عالمية مهنية متخصصة ذات الصلة بمجالات المسؤولية المجتمعية.
- إن الدخول في عالم المسؤولية المجتمعية عبر عضوية «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية» يتيح للمتخصصين والمهتمين التواصل مع عالم مهني دولي، مما يحقق تبادل المعارف والاطلاع على أفضل التجارب والممارسات.
- سينضم الأعضاء إلى أسرة «الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية»، والذي يضم أعضاء خبراء ومتخصصين وشركات ومنظمات خاصة وحكومية ومجتمعية من جميع القطاعات والخلفيات ودول العالم؛ مما يعزز وعي ودور المؤسسات في التأثير المجتمعي في نطاق عملها وتأثيرها.

لمعرفة المزيد عن أنواع العضويات ومزاياها، يمكن التواصل عبر البريد الالكتروني للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، وبدورهم سيتم التواصل معكم عبر أقرب ممثل للاتحاد في بلد المتقدم للعضوية أو زيارة الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية.

info@socialresponsibilityunion.org | www.socialresponsibilityunion.org

(أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

أبطال الاستدامة 100

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(تصنيف عالمي في مجال الاستدامة)

أعلن الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية عن مبادرته لقادة وخبراء الاستدامة وتطبيقاتها للتعريف بهم وتوثيق إنجازاتهم عبر المرجعية المعيارية الدولية للاستدامة (أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (تصنيف عالمي في مجال الاستدامة)، دعماً لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والذي سيقام بإذن الله في شهر نوفمبر القادم بدولة الإمارات العربية المتحدة. "COP 28". وتهدف المرجعية المعيارية الدولية للاستدامة إلى تسليط الضوء على الأشخاص الذين يكرسون وقتًا وجهدًا لتحقيق الاستدامة وتطبيقاتها لتأثير إيجابي على تنمية المجتمع.

IUSR
INTERNATIONAL UNION FOR SOCIAL RESPONSIBILITY
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

مجلس المؤسسين
يختار البروفيسور عبدالغفار رئيسا
للإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

أعلن مجلس مؤسسي الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية والذي يضم مؤسسات وشخصيات خبيرة في مجالات المسؤولية المجتمعية سعادة البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية رئيسا لمجلس إدارة الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية لمدة عامين (٢٠٢٣ – ٢٠٢٥م). ويعد البروفيسور يوسف عبدالغفار من الشخصيات التي أحدثت اثرا كبيرا في مجالات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية وفي خارجها.

الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية شريكا في تنظيم مؤتمر اتحاد الغرف العربية

انطلقت فعاليات (مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة ٢٠٢٣م) في مدينة بيروت، برعاية من من جامعة الدول العربية، وتنظيم من قبل: اتحاد الغرف العربية – مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو بمملكة البحرين – الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية – منظمة هوب الدولية، بتاريخ ١٧يوليو ٢٠٢٣م، وبمشاركة عربية ودولية رفيعة المستوى. كما شارك الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بوفد رسمي كبير رفيع المستوى من داخل لبنان ومن العديد من الدول العربية الشقيقة.

قيادات (الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية) يناقشون الشراكة مع اتحاد الغرف العربية

قام وفد من قيادات (الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية) برئاسة سعادة المهندس فتحي عفانة العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وبمشاركة شرفية من قبل كل من : سعادة الدكتور ميسر صديق العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وسعادة الأستاذ يوسف بن محسن اللمكي الخبير الدولي في مجال المسؤولية المجتمعية والأستاذ الدكتور علي آل ابراهيم نائب رئيس الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بتقديم طلب رسمي لتحقيق شراكة استراتيجية ما بين (اتحاد الغرف العربية) و(الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية) لمعالي الوزير البروفيسور خالد حنفي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، والذي بدوره رحب بهذه الشراكة وأهدافها النبيلة لدعم المسؤولية المجتمعية في القطاع الخاص العربي. جاء ذلك بمناسبة المشاركة الرسمية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية في تنظيم وحضور (مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة ٢٠٢٣م)، والذي نظمه (اتحاد الغرف العربية) بالشراكة مع (مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو) بمملكة البحرين، وكذلك بالمشاركة مع (الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية) و(منظمة هوب الدولية)، وبرعاية من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. حيث استضافت العاصمة اللبنانية هذا المؤتمر الرفيع المستوى، بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٢٣م.

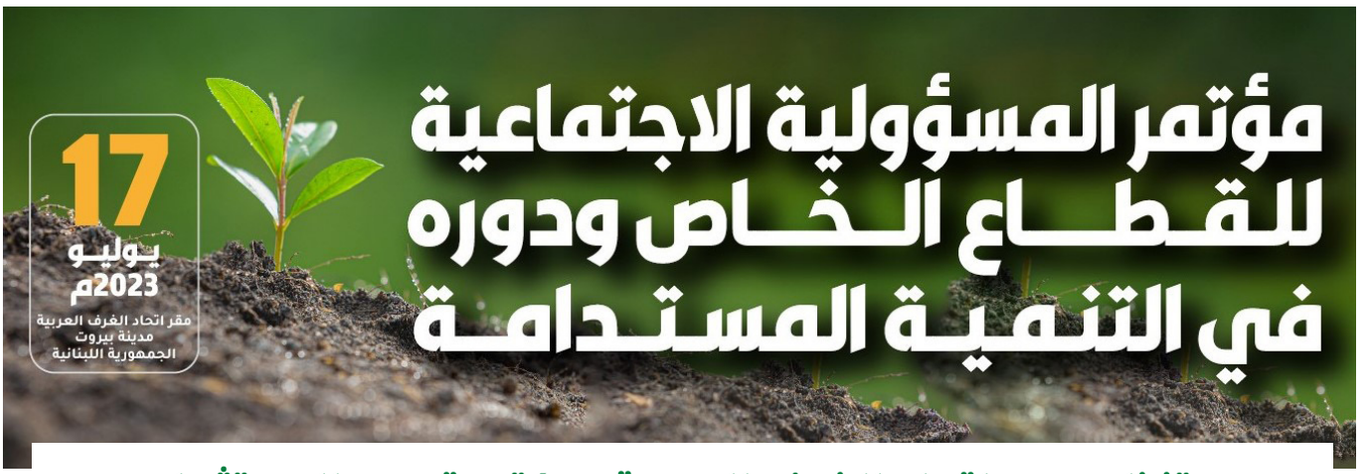

بتنظيم من اتحاد الغرف العربية ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

نظّم اتحاد الغرف العربية في مقرّه ببيروت (مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي)، وبرعاية من قبل الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية، وبالشراكة مع مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بمملكة البحرين والاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية ومنظمة هوب الدولية مؤتمراً علميا بعنوان (المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة)، بحضور ممثلين عن ١٦ دولة عربية وأجنبية، تقدمهم معالي وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال السيد أمين سلام، معالي وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية الدكتورة نيفين قباج، وسعادة رئيس اتحاد الغرف العربية السيد سمير عبد الله ناس، ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية السيد محمد شقير، ورئيس غرفة تجارة الأردن السيد خليل الحاج توفيق، ومعالي أمين عام اتحاد الغرف العربية الأستاذ الدكتور خالد حنفي.

كما شارك في المؤتمر نائب رئيس مجلس الإدارة لشؤون الأعمال في الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم، وسعادة رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (يونيدو – البحرين) الدكتور هاشم حسين، وسعادة المهندس فتحي عفانة العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، وكذلك مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية الوزير المفوض في جامعة الدول العربية الدكتور طارق النابلسي، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. كما حضر أمين عام الغرفة العربية البرازيلية السيد تامر منصور، ونائب رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية السيد دارا جليل الخياط، ورئيس غرفة طرابلس والشمال في لبنان السيد توفيق دبوسي، وسعادة الدكتور ميسر صديق السفير الأممي للشراكة المجتمعية، إضافة إلى وفود ورؤساء وفود من سوريا والأردن والعراق والبحرين وجمهورية مصر العربية.

وزير الإقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام

وقال معالي وزير الإقتصاد: الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ليست بعيدة عن ديننا السمح، الذي حث الناس على التعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة، وشدد على اهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد وعدم الإسراف والتبذير، وعدم اهمال حق الأجيال القادمة.

وقال: تكتسب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الدول العربية أهمية بالغة باعتبارها حجر الزاوية، وأداة مهمة للتخفيف من سيطرة العولمة وجموحها، حيث يمثل القطاع الخاص والشركات الجزء الاكبر

والأساسي في النظام الاقتصادي الوطني، وعليه أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلباً اساسياً للحد من الفقر من خلال التزام المؤسسات الإقتصادية بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة.وأضاف معالي الوزير قائلا: بالنسبة إلى عالمنا العربي الذي يشهد تحولا نوعيا لناحية التنوع الاقتصادي والاجتماعي، فأمام القطاع الخاص اليوم فرصة ذهبية لبناء القواعد والاسس الصحيحة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة لمستقبل الدول العربية والاجيال القادمة.

رئيس اتحاد الغرف العربية السيد سمير عبدالله ناس

بدوره، قال رئيس اتحاد الغرف العربية سعادة السيد سمير بن عبدالله ناس: ان الكفاءة المهنية في المسؤولية المجتمعيّة والشفافية في المنظمات غير الحكومية، ذات أهمية حاسمة للنمو، ومن هذا المنطلق تبنى اتحاد الغرف العربية واتحادات الغرف العربية والغرف العربية والأجنبية والمشتركة التي تعمل تحت مظلّة الاتحاد، مفهوم المسؤولية المجتمعيّة ووضعه على رأس سلّم أولوياته من أجل المساهمة في تحقيق النمو المستدام، وإنشاء مجتمع قائم على تكافؤ الفرص وتوفير مستوى معيشي وبيئة أفضل.واضاف: نرى أنّ مسؤولية القطاع الخاص تعدّ من العناصر الأساسية على كافة المستويات المحلية والدولية، نظرا لمردودها الايجابي على صعيد تحسين مستوى المعيشة، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجوانب التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتابع: على الرغم من الدور الهام والبارز للقطاع الخاص في هذا المجال، إلا أنّه لا يستطيع القيام بهذا الدور وحيدا، حيث هناك أهمية كبيرة لتعزيز الشراكة في مجال المسؤولية المجتمعيّة بين القطاعين العام والخاص وكذلك القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الدولية، عبر تشجيع المبادرات التطوعية لتغطية المجالات التنموية، بما يؤدي إلى تعزيز ودعم وتضافر كافة الجهود التي تصبّ في تحقيق التنمية بين المجتمعات وداخل الأسر والأفراد.

وأردف كذلك قائلا: أكدت أزمة كورونا التي ضربت كافة أنحاء العالم، أن قطاع الأعمال هو أكثر القطاعات تضرراً وتأثراً بما ينجم من نتائج. وبالنظر إلى التشريعات، فلا تزال النظرة إلى المسؤولية المجتمعيّة للقطاع الخاص على أنها منظومة تقليدية من القوانين تتعلق بالعمل الطوعي والخيري، وليس مسؤولية مجتمعية حقيقية تتم المساهمة فيها على نحو يسمو لتحقيق الأهداف المطلوبة، حيث لا يوجد تنظيم لهذه المسؤولية إلا في التشريعات التي تتعلق بالهبة وغيرها من الأعمال الطوعية التي تتم بناءً على الرغبة الذاتية.

وختم: على هذا الأساس، فإنه في ظل الظروف الاستثنائية التي تحيط بالعالم، تظهر الحاجة الماسة إلى تكاتف جميع شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات من أجل حماية المجتمع، وتحقيق الاستقرار له، والمحافظة على المكتسبات التي وصل إليها في أوقات الرخاء.

رئيس اتحاد الغرف اللبنانية السيد محمد شقير

من جانبه، قال رئيس اتحاد الغرف اللبنانية: بالنسبة الينا في الهيئات الاقتصادية وفي الغرف اللبنانية ومنذ انطلاق فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، نعي جداً أهمية هذا التوجه وهذه الثقافة الرائدة، وقد واكبناها بجدية وبفعالية وشجعنا الشركات على اعتمادها

وأضاف كذلك: بالنسبة لنا في لبنان وفي ظل الانهيار الاقتصادي الذي أوقف قدرة الدولة وبشكل نهائي على القيام بدورها الطبيعي في التنمية والتطوير والاستثمار في البنية التحتية، حيث بات العبء الأكبر يقع في هذا الموضوع على الشركات وعلى القطاع الخاص، وقد سجل في هذا الإطار الكثير من المبادرات الرائدة لشركاتنا إن كان في العاصمة بيروت أو في المناطق، ولا بد من الإشارة الى المبادرات المميزة التي تلت انفجار مرفأ بيروت الكارثي حيال المناطق المدمرة والمتضررة

وتابع: المطلوب في لبنان الكثير بعد تآكل القدرات والإمكانيات لدى المجتمعات والسلطات المحلية، وأنا من موقعي على رأس القطاع الخاص اللبناني أشجع وأدعو الشركات المقتدرة للقيام بواجباتها في

إطار المسؤولية الاجتماعية، لكن للأسف، ومن ضمن الواقع الحالي في لبنان تبقى أيضاً إمكانيات القطاع الخاص محدودة في الانهيار والتباطؤ الاقتصادي.كما أدعو الى مزيد من التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص العربي، للتقدم أكثر على مسار المسؤولية الاجتماعية للشركات وصولا الى إدخالها في صلب أهداف وأدبيات شركاتنا، لما لها من أَثَرٍ هام وأساسي في التنمية المحلية وفي تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعيً المستدامً.

الأمينة العامة المساعدة رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية السفيرة هيفاء أبو غزالة

وألقى النابلسي كلمة الأمينة العامة المساعدة رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية السفيرة هيفاء أبو غزالة، فقال: (الشراكة الفاعلة بين جامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية أسهمت بشكل فاعل في جعل القطاع الخاص العربي، شريكا رئيسيا في هذا المسار الهام.

أضاف: في ضوء نتائج وتوصيات الاجتماع الذي تمّ في فبراير العام الماضي، هنا في مقر الاتحاد حيث تبلورت شراكات هامة بين الاتحاد ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، من خلال القطاع الاجتماعي، وأطلقنا بحضور معالي الأمين العام (مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة)، التي شكّل القطاع الخاص العربي دورا هاما ورئيسيا لنجاحها، وكذلك برامج ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتنسيق أيضا مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

وتابع: كما نعتزم تنفيذ الدورة الثانية لـ (مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة)، والمعرض العربي للأسر المنتجة خلال الربع الأخير من العام الجاري، بالتنسيق أيضا مع اتحاد الغرف العربية وبدعم هام من القطاع الخاص العربي.

نائب رئيس مجلس الإدارة لشؤون الأعمال في الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية (البحرين) البروفيسور علي آل إبراهيم

وتحدّث في الجلسة الافتتاحية كذلك نائب رئيس مجلس الإدارة لشؤون تطوير الأعمال الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية (البحرين) البروفيسور علي آل إبراهيم، عن الدور الذي يقوم به الاتحاد على صعيد دعم المسؤولية الاجتماعية، وقال: (ان تطبيق المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص العربي وفق الممارسات العالمية يستلزم وجود قناعة تامة لدى القيادات بأهمية بناء استراتيجية شاملة تساهم

في أن تكون هذه الممارسات مؤسسية وتدخل في جميع قرارات وأنشطة وخدمات ومنتجات هذا القطاع الحيوي المساهم في تنمية مجتمعاتنا ودولنا.

اضاف: كما المطلوب تبني المبادرات المجتمعية من قبل القطاع الخاص العربي عبر دراسة الحاجات المجتمعية وتبني مبادرات تتوافق مع هذه الاحتياجات بأدوات علمية ومهنية. إضافة إلى ذلك قياس أثر هذه الأعمال والمبادرات المجتمعية المعززة للتنمية المستدامة وهو ما يستلزم أن يتم بأدوات مهنية. وأخيرا ربط هذه الممارسات في قطاعنا الخاص العربي بأدوات ومعايير مهنية عالمية ستساهم بالتأكيد في دعم أهداف التنمية المستدامة عبر أجندتها العالمية وكذلك الاستراتيجيات العربية والوطنية.

رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (يونيدو - البحرين) الدكتور هاشم حسين

كذلك كانت كلمة لرئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (يونيدو – البحرين) الدكتور هاشم حسين، أشار فيها إلى أنّ مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا بمملكة البحرين دورا هاما لترويج ريادة الأعمال الاجتماعية عبر المنطقة العربية والعالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر دعم وربط رواد الأعمال وأصحاب المصلحة والمستثمرين عبر خلق شبكة لمشاركة المعرفة.

ولفت الى أن المركز العربي لريادة الأعمال والاستثمار يقوم بتعزيز التعاون بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني في مجال ريادة

الأعمال الاجتماعية. كما يعمل على توفير فرص الشراكة وتبادل المعرفة والخبرات بين الفاعلين في هذا المجال من أجل تعزيز الابتكار وتنمية المشاريع الجديدة عبر برنامج تنمية ريادة الأعمال والاستثمار الذي يطبّق في ٥٢ دولة حول العالم منها الصين، الهند، إيطاليا، ومعظم الدول العربية وكذلك الافريقية.

أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي

واعتبر أمين عام اتحاد الغرف العربية الأستاذ الدكتور خالد حنفي أن مشاركة ١٦ دولة عربية وأجنبية في هذا المؤتمر الهام في بيروت بمثابة رسالة دعم قوية من جانب المشاركين أنّ بيروت هذه المدينة المتلألئة دائما، ترفض الانكسار وستنهض بإذن الله تعالى من جديد بهمّة قادتها وأبنائها والقطاع الخاص اللبناني برئاسة معالي الأستاذ محمد شقير، الذي يلعب دورا هاما ومحوريا من خلال اتحاد الغرف والهيئات الاقتصادية اللبنانية في توفير كافة مقومات البقاء والصمود للاقتصاد اللبناني.

وقال: إننا نعيش في زمن متغيّر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من انتهاج الأساليب التي تتناسب مع المتغيّرات الحاصلة من أجل تعزيز واقع ودور المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يتماشى مع الثورة الرقمية والصناعية، والبلوك تشين، وإنترنت الأشياء، وغيرها من المفاهيم الحديثة التي حلّت مكان المفاهيم القديمة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، ودفع الأجور العادلة، وضمان سلامة العمال والموظفين، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

وأضاف: ان اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، يولي اهتماما كبيرا بموضوع المسؤولية الاجتماعية وبأصحاب الهمم من أجل تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، وذلك عبر العمل مع الجهات المعنية في الوطن العربي، من أجل ضمان حصولهم على الفرص والخبرات التي تمكّنهم من العيش باستقلالية

وتابع: إننا نفتخر في هذا الإطار بإطلاق الاتحاد مسابقة (مبادرة العيش باستقلالية لدعم أصحاب الهمم) والتي يشارك فيها رواد أعمال من أصحاب الهمم أو من لديهم أفكارا ومشاريع تصبّ في خدمة أصحاب الهمم وتساعدهم على العيش باستقلالية ومواجهة التحديات التي تطرأ على المجتمعات العربية والدولية في المستقبل.

وأردف: ان المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تقف عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات للعمل ومبادئ يجب أن تلتزم بها الشركات وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى، مما يجنبها كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات

السيدة نادية شعيب - رئيسة ومؤسسة مجموعة CLIN GROUP ورئيسة مؤسسة HOPE MCF

وألقت رئيسة ومؤسسة مجموعة CLIN GROUP ورئيسة مؤسسة HOPE MCF السيدة نادية شعيب كلمة شددت فيها على الدور الذي تلعبه المؤسسات التي ترأسها على صعيد دعم واقع المسؤولية الاجتماعية، وقالت: تنشأ المسؤولية الاجتماعية، من شعور كامن في كل منّا، المسؤولية تجاه كل فقير ومحتاج، المسؤولية تجاه من لا يستطيع تعليم أبنائه ومن ينتظرون الموت على أبواب المستشفيات، ومن هذا المنطلق أرست الدول التي تحترم إنسانية الإنسان أسساً قانونية لروح المشاركة والمسؤولية المجتمعية ولا سيما المؤسساتية منها، والأبرز في

هذه التشريعات، إطار يحدّد مسؤولية القطاع الخاص، أي الشركات التي تحقق أرباحاً كبيرة، تجاه الجمعيات الأهلية التي تنفذ حملات المساعدة الاجتماعية.

اضافت: بغرض تحقيق الاستدامة والشفافية في العلاقة المفترض أن تحصل بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية، لا بدّ بهذه الجمعيات أن تعطي نموذجاً واضحاً وشفافاً وفعالاً ومستقيماً، عن عملها في تنظيم حملات المساعدة الاجتماعية، وتكون الشفافية هنا شرطاً لازماً للاستدامة، والهدف النهائي سيصبّ حتماً في هدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتعميمها.

وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية نيفين قباج

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، ألقت وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية كلمة افتراضية، بيّنت فيها الدور الذي تقوم بها وزارة التضامن الاجتماعي في مصر في سبيل تحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي.

جلسات عمل

وعقدت في إطار المؤتمر ثلاث جلسات عمل، حيث جاءت الجلسة الأولى بعنوان (دور الغرف العربية في دعم ثقافة وسياسات وممارسات المسؤولية الاجتماعية).

أما الجلسة الثانية، فكانت بعنوان (المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية المستدامة).

وجاءت الجلسة الثالثة بعنوان (عروض لتجارب عربية ناجحة من القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية)، التي تؤكّد الدور المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

بقلم : أ. جابر صقر الرويعي
نائب رئيس التحـريــر
تقرير المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية

القيـــادة المستدامـــة

أصبحت قضايا البيئة والاستدامة أموراً ذات أهمية قصوى في عصرنا الحديث فلا تخلو أي منصة إعلامية من خبر يتعلق بالتنمية أو الاستدامة أو كلاهما معاً، كما أصبح مفهوم القيادة المستدامة يحظى بمزيد من الاهتمام والتركيز، وتعد القيادة المستدامة واحدة من أهم الأنماط القيادية إن صح التعبير التي بحاجة لتسليط مزيد من الضوء عليها من خلال البحوث والأدبيات لما لها من أهمية قصوى، تمكن المجتمعات من تحقيق التنمية والحفاظ على الموارد، ولا وجود لتنمية مستدامة دون قيادة واعية تضمن تحريك التروس التشغيلية بشكل مستدام.

فالقيادة المستدامة مفهوم يشير لقدرة المنظمات والمجتمعات على تعزز الاستدامة المجتمعية وحماية البيئة بكافة أشكالها، فالقيادة المستدامة من المفترض أنها على مستوى من الوعي بالآثار المحتملة لقراراتها وأفعالها على الأجيال الحالية والقادمة، تعمل بجد للحد من التأثيرات السلبية ورفع مستوى التأثيرات الإيجابية من خلال افضل الممارسات المتبعة من قبل القادة لترك بصمة إيجابية وإحداث التغيير نحو الأفضل.

ضمن تلك الممارسات توظيف الإبداع والابتكار في التنمية، من خلال السعى الحثيث من قبل القادة لربط الأفكار الإبداعية بالتحديات المتجددة، علاوة على ذلك الأخذ بعين الاعتبار العواقب البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، كما يعد التواصل الفعال أحد تلك الأسس القيادية للتنمية حيث تعمل القيادة المستدامة على تشجيع التواصل الفعال وتبادل الأفكار والآراء بحرية من خلال الحوار لبناء الثقة. إن امتلاك الرؤية الواضحة للمستقبل تتعزز بالشراكات السليمة ومشاركة هذه الرؤى مع أصحاب المصلحة لتتحقق الأهداف المشتركة. بشكل عام إن تطبيق الممارسات القيادية المستدامة فعلياً ليست بالعملية السهلة، فمقاومة التغيير حاضرة على الدوام حتى وإن كان التغيير لصالحها، فما بالك إن كان التغيير لا يخدم مصالحها على المستوى القريب، لذا ينبغي على القادة السعي بصورة دائمة تنويع أساليب الإقناع من خلال الدراسات المستفيضة ولغة الأرقام والحقائق للوصول بالتنمية المستدامة إلى مستويات متقدمة .

لذلك تعد القيادة المستدامة أحد أهم العناصر لتحقيق التنمية المستدامة، فمن خلالها يمكن للمجتمعات أن تلعب دوراً فعالًا في الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التأثيرات السلبية، مما ينبغي على القادة التحلي بالقدوة السليمة في تبني ممارسات الاستدامة الحقيقية لا الشكلية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئي دون الاضرار بالجانب الاجتماعي بالتالي يمكننا حفظ حقوق الأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الاجيال المستقبلية .

الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية يعلن عن إعادة تشكيل هيئته الاستشارية

أعلن الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية عن إعادة تشكيل هيئته الاستشارية ليتولى سعادة الدكتور بدر مال الله المدير العام للمعهد العربي للتخطيط رئاسة الهيئة الاستشارية، في حين يتولى الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم الخبير الدولي في مجال المسؤولية المجتمعية منصب نائب رئيس الهيئة الاستشارية. كما أعلن عن انضمام الخبير الدولي في مجال تطبيقات الاستدامة من دولة الامارات العربية المتحدة سعادة الدكتور سعيد حسن علي لعضوية الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية الاستشارية.

الخبير الدولي الدكتور أسلم بشير ينضم إلى الهيئة التحريرية لتقرير المشهد

انضم إلى الهيئة التحريرية – لتقرير المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية – والذي يصدر دوريا من الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية المستشار الدولي الدكتور أسلم بشير. ويعد الدكتور أسلم بشير واحدا من الخبراء الكبار في مجال المنظمات الدولية والشراكات. كما أنه عمل لسنوات عديدة في مراكز بحثية متخصصة أبرزها معهد جالوب لاستطلاعات الرأي العام ، وكذلك مركز السودان للدراسات الاستراتيجية.

الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني عضوا في الهيئة الشرفية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

أعلن الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية عن انضمام سعادة الشيخ الدكتور ثاني بن علي بن سعود آل ثاني عضو مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم بغرفة قطر إلى العضوية الشرفية للاتحاد. ويعد سعادة الشيخ الدكتور ثاني آل ثاني من الشخصيات الخبيرة في مجال المسؤولية المجتمعية، فهو سفير دولي للمسؤولية المجتمعية ورئيسا للجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة لصحيفة الشرق القطرية، ونظم العديد من الفعاليات والملتقيات الكبيرة في هذا المجال، كما أنه عضوا بمنصة خبراء المسؤولية المجتمعية بالدول العربية.

بمناسبة مرور خمس سنوات على تأسيس الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

مجلس المؤسسين يقرر فتح مكاتب تمثيلية للاتحاد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أقر مجلس المؤسسين للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية (مشروع المكاتب التمثيلية للاتحاد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وذلك بمناسبة مرور خمس سنوات على تأسيسه. وتأتي هذه الخطوة في إطار الرغبة في توسيع أعمال الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وزيادة تأثيره في المجتمعات التي سيعمل فيها.

في انجاز كبير للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بانضمامه إلى مبادرة للجنة(الإسكوا)

تم اعتماد الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية شريك في (مبادرة جسور) التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا). وقد تم إطلاق هذه المبادرة من قبل لجنة(الاسكوا) في إطار جهودها للحد من أوجه عدم المساواة التي تعاني منها المنطقة العربية، لاسيما وأن البطالة بين الشباب قد بلغت(٢٦٪) وهي النسبة الأعلى في العالم. كما تم ربط الموقع الالكتروني للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بالموقع الرسمي للجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب اسيا(الإسكوا) ضمن شركاء(مبادرة جسور) التابعة لها. جاء ذلك في خطاب رسمي من قبل معالي الدكتورة رولا دشتي وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة – الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا).وكان الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم نائب رئيس الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي للمسؤولية الاجتماعية قد زار مقر (لجنة الإسكوا)في العاصمة اللبنانية وبحث معهم فرص التعاون في مجالات محط اهتمام المؤسستين الدوليتين.

الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية يؤسس وحدة استشارية للمواصفة القياسية (آيزو26000)

اعتمد الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية تأسيس وحدة استشارية لتقديم خدمات للجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية في مجال التأهيل لمواءمة أعمالها وخدماتها ومنتجاتها وفق المواصفة القياسية للمسؤولية المجتمعية (آيزو٢٦٠٠٠). وتم تكليف الخبير الدولي الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم نائب رئيس الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي للمسؤولية الاجتماعية للاشراف على هذه الوحدة الاستشارية.

الاتحاد الدولي سيحتفل باليوم العالمي للمسؤولية المجتمعية

وجه سعادة البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بتشكيل فريق عمل متخصص استعدادا للاحتفال باليوم العالمي للمسؤولية المجتمعية ، والذي يصادف ٢٥ سبتمبر من كل عام. وسينضم الاتحاد بهذه المناسبة عددا من الفعاليات الدولية، إضافة إلى أنه سيطلق مبادرات متخصصة لتعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية.

الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
وبمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيسه أقام فعاليات

القمة الإقتصادية الدولية
للمسؤولية المجتمعية في قطاع الأعمال
برعاية فخرية من الدكتور أبوغزالة

بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس (الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية)، أقيمت فعاليات (القمة الاقتصادية الدولية للمسؤولية المجتمعية في قطاع الأعمال لعام ٢٠٢٣م). وقد ناقشت أوراق عمله موضوع (المسؤولية المجتمعية في قطاع الأعمال وانعكاستها على الالتزام تجاه المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٣م ، برعاية فخرية من سعادة الدكتور طلال أبوغزالة رئيس مجموعة طلال أبوغزالة رئيس مجموعة طلال أبوغزالة العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وبرئاسة شرفية من قبل سعادة المهندس فتحي عفانة العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، وبمشاركة عربية ودولية رفيعة المستوى. وبهذه المناسبة فقد قدم سعادة البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية كلمة رئيسة في حفل الإفتتاح كلمة قال فيها (نرحب بكم أجمل ترحيب في فعالية هذه القمة، والتي تأتي تتويجا لجهود خمس أعوام من تأسيس أول اتحاد دولي للمسؤولية المجتمعية في منطقة الشرق الأوسط).

وأضاف سعادته كذلك قائلا (لقد عملنا خلال الخمس سنوات المنصرمة على تأسيس اتحاد عالمي يؤطر لشراكة بين الجهات العاملة في مجال المسؤولية المجتمعية في منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك بين هذه الجهات الشرق أوسطية ودول العالم. وحققنا بفضل من الله تعالى انجازات كبيرة. وقدمنا منتجات وخدمات ومبادرات كان لها الأثر الأكبر في الترويج للممارسات المسؤولة بمعايير مهنية، عبر تنظيمنا العديد من الملتقيات والمؤتمرات العلمية المتخصصة، وكذلك من خلال اطلاق برامج وورش عمل متقدمة ونوعية، إضافة إلى دعم جهود بحثية متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية.. كم قال في كلمته الإفتتاحية أيضا – يتشرف الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بأنه تبنى وأطلق مبادرات نوعية كان له السبق فيها، وكان التفاعل معها كبيرا، والتي منها :-

- اطلاقه تحالف دولي للمؤسسات العاملة في مجال المسؤولية المجتمعية بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعقد للمنتسبين لها العديد من الملتقيات والمؤتمرات المتخصصة .
- كما اطلق تحالف لمنظمات المجتمع المدني لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وساهم في دعمها بمنصة رقمية مساندة لأنشطتها وخدماتها.
- إضافة إلى ذلك، فقد أسس شبكة تطوعية لقادة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٢٣م.
- كما أسس بالشراكة مع المركز العالمي للتنمية المستدامة مبادرة دولية حول جهود التصدي للفقر ، وعقد لها مؤتمرا تأسيسيا ويعمل حاليا

على اطلاق مرصد لتتبع حالة الفقر عالميا.

- إضافة إلى اطلاقه مبادرات مجتمعية ومهنية عديدة بالشراكة مع العديد من الجهات الدولية والإقليمية.
- واليوم تأتي هذه القمة الإقتصادية لتسلط الضوء على قطاع الأعمال ودوره في تعزيز المسؤولية المجتمعية. حيث لايخفى عليكم، أنه ولسنوات عديدة كان ومازال قطاع الأعمال هو عصب ممارسات وتطبيقات المسؤولية المجتمعية، والتزامه بالكثير من الممارسات المسؤولة جعل من هذا القطاع قدوة للقطاعات الأخرى.
- المناسبة ، يشرفنا أن نعلن عن عزم الاتحاد الدولي للمسؤولية الاجتماعية على تأسيس أكاديمية متخصصة في أخلاقيات الأعمال، تساهم في بناء قدرات العاملين بمنظماتنا في مجالات تطبيقات أخلاقيات الأعمال.
- كما يشرفنا أن نتقدم بخالص التهاني للجهات التي تم اختيارها للتكريم بجوائز هذه القمة الإقتصادية الأولى للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية ، متمنيا لها استدامة العطاء والتميز والممارسات المسؤولة المعززة للتنمية المستدامة.
- وختاما، نشكر أصحاب السعادة الراعي الفخري لهذه القمة ورئيسها الشرفي، والشكر موصول لكم، متمنيا من الله أن تحقق هذه القمة الاقتصادية الدولية الأهداف المرجوة منها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما أعلن الإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية عن تكريمه عدد من الشركات العربية بجوائز التميز الدولية في مجال المسؤولية المجتمعية وهم: مجموعة طلال أبوغزالة من المملكة الأردنية الهاشمية- شركة فاست لمقاولات البناء من دولة الإمارات العربية المتحدة- مجموعة إبهار للمشاريع من دولة قطر.

ثم قدمت عشرين ورقة عمل متخصصة تم استعراض ممارسات المسؤولية المجتمعية وأهميته لقطاع الأعمال والإنجازات التي تحققت من خلال جهود الشركات العربية والدولية في منطقة الشرق الأوسط من المسؤولية المجتمعية وانعكاساتها على التنمية.

سعادة الوالد الدكتور
طلال أبوغزالة
رئيس مجموعة
طلال أبوغزالة الدولية
العضو الشرفي للاتحاد الدولي
للمسؤولية المجتمعية
المملكة الأردنية الهاشمية

الراعي الفخري للقمة

سعادة المهندس
فتحي عفانة
مناصر لمبادئ الاتفاق العالمي
للأمم المتحدة
العضو الشرفي للاتحاد الدولي
للمسؤولية المجتمعية
دولة الامارات العربية المتحدة

الرئيس الشرفي للقمة

سعادة البروفيسور
يوسف عبد الغفار
رئيس الهيئة الاستشارية
للاتحاد الدولي للمسؤولية
المجتمعية
مملكة البحرين

اللجنة المنظمة للقمة

سعادة الدكتورة
مشاعر الدولب
وزيرة الرعاية والتضامن
الاجتماعي سابقا
جمهورية السودان

سعادة الدكتور
ميسر صديق
رئيس مجلس الإدارة
مجموعة إبهار للمشاريع
دولة قطر

سعادة الدكتور
عبد الوهاب الزهراني
خبير برامج وتطبيقات
التنمية المستدامة
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
محمد أمين لزعر
خبير أول في الجهاز الفني
المعهد العربي للتخطيط
دولة الكويت

سعادة الدكتور
حامد بن عبد الله البلوشي
عضو الهيئة الاستشارية
الاتحاد الدولي للمسؤولية
المجتمعية
سلطنة عمان

سعادة المستشار
عماد سعد
رئيس شبكة أبو ظبي للبيئة
دولة الامارات العربية المتحدة

سعادة السيدة
شيخة الكبيسي
سفيرة السلام والنوايا الحسنة
العضو الشرفي للصندوق العربي
لرعاية بحوث المسؤولية
المجتمعية
دولة قطر

سعادة المستشار
صالح الحموري
خبير دولي في مجال
المسؤولية المجتمعية
دولة الامارات العربية المتحدة

سعادة الدكتورة
هناء البنا
خبير دولي في مجال
المسؤولية المجتمعية
والتنمية المستدامة
انجلترا

سعادة الأستاذ الدكتور
علي عبد الله آل إبراهيم
عضو الهيئة الاستشارية
الاتحاد الدولي للمسؤولية
المجتمعية
دولة قطر

سعادة الدكتور
يعقوب محمد بن هذيل
الأمين العام للمنظمة
الدولية للمسؤولية
المجتمعية
الولايات المتحدة الأمريكية

سعادة الدكتورة
علياء شلبي
أكاديمية ومستشارة
في مجال المسؤولية
المجتمعية
الجمهورية التونسية

سعادة الدكتور
سامي العدواني
مدير عام الشبكة التطوعية
لقادة أهداف الأمم المتحدة
للتنمية المستدامة 2030
دولة الكويت

سعادة الأستاذ
رشيد الصباحي
مستشار و باحث في مجال
التنمية المستدامة
دولة قطر

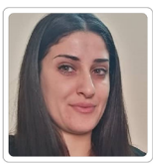

سعادة الأستاذة
سوسن سليم أحمد
باحثة في مجال
المسؤولية المجتمعية
الجمهورية السورية

برعاية ومبادرة من
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

شخصيات عربية ودولية ضمن أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023

- أعلن الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية وخلال مراسم احتفالية رسمية عن «أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٣م»، وذلك استنادا إلى تصنيفه العالمي المعني بالاستدامة. وقد ضمت القائمة شخصيات كبيرة ومؤثرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – عبر فئتيها الشرفية والمهنية – عرفتها مجتمعاتها، إضافة إلى جهودها العابرة للحدود في مجال الاستدامة والممارسات المسؤولة.
- وكان الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية قدم بيانا إعلاميا بمناسبة الإعلان عن «أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٣م» قال فيه:
- ما أن قرر الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية تدشين تصنيفه المهني العالمي المعني بتحديد شخصيات أحدثت أثرا في عالم الاستدامة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى تبادر إلى الهيئة الإستشارية لهذا التصنيف العالمي للاستدامة شخصيات كثيرة ساهمت في دفع ودعم الحراك العالمي منذ انطلاقة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥م.
- ذلك اليوم الذي اعتمد فيه العالم هذه الأهداف النبيلة، والتي أصبحت بوصلة دولة العالم قاطبة للتنمية، حيث كان التفاعل مع أهداف التنمية المستدامة في حالة شبه اجماع عالمي لم يحدث لها نظير، وقد حقق ذلك الإجتماع حينها مشهد تاريخي سيسجل لمنظمة الأمم المتحدة والدول المنتسبة لها، بأنه يمكن أن يجتمع العالم على قضايا نبيلة لصالح الكوكب والإنسان.
- وفي الحقيقة، ورغم ماتواجه هذه الأهداف من تحديات في تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، إلا أن هناك العديد من قصص النجاح التي حدثت خلال السنوات المنصرمة، عبر تبني العديد من الجهات سواء الحكومية منها أو الخاصة أو المجتمعية مسارات فاعلة في تطبيق الاستدامة وأهدافها بتبنيها استراتيجيات متكاملة. واليوم نتابع بشغف كيف وجه العالم انظاره نحو هذه الأهداف ليسترشد بها من أجل تحقيق تنمية شاملة ومؤثرة.
- وجاءت مبادرة الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بتبني «تصنيف عالمي للاستدامة» ليؤكد القائمون عليه، بأن التنمية المستدامة هي الأمل الذي تسعى دول العالم وعبر مؤسساتها في تحقيقه.
- إننا نحتفي اليوم بشخصيات أحدثت أثرا في عالم الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بالتأكيد نماذج لقصص ناجحة، ولكن منطقتنا تزخر بأعداد كبيرة من الشخصيات التي قادت بنجاح مسيرة التنمية ودعمت أهدافها بصور متميزة.
- لقد أقرت الهيئة الإستشارية للتصنيف العالمي للاستدامة فئتين ليكونا «أبطال الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، وهي «الفئة الشرفية» و«الفئة المهنية». وتم اعتماد المرشحين لهذا التصنيف لهذه الدورة من عام ٢٠٢٣م، وفق مرجعيات معيارية تم الإعلان عنها، وكان التفاعل معها كبيرا.
- كما أقر الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية أن يشمل هذا التصنيف مسارين رئيسيين للتعريف بأبطال الإستدامة وقصص نجاحهم. فالمسار الأول عبر الترشيح وإتاحة فرص التقدم للمتخصصين من خلال مسابقة سنوية سيتم الإعلان عنها في كل عام. والثانية فتح باب للعضوية إلى برنامج «أبطال الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ليكون هذا البرنامج هو المعني بالترويج لقصص نجاح هؤلاء الأبطال ودعم مسيرتهم المهنية في طريق تعزيز الاستدامة .
- وختاما، نبارك لأبطال الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذه الدورة من عام ٢٠٢٣م ممن تم اعتماد ترشيحهم. متطلعين أن يكون هذا التكريم حافزا لهم لاستدامة العطاء من أجل دعم أكبر لتطبيقات الاستدامة في هذا العالم ومن أجله.

بقلم: الدكتور صلاح بن علي محمد عبدالرحمن
وزير وبرلماني سابق
مفوض أممي للترويج لأهداف التنمية المستدامة – مملكة البحرين

كلمة ممثل (أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023م) في حفل مراسم الإعلان عنهم

- أصحاب السمو والمعالي والسعادة الشخصيات المحتفى بها ضمن قائمة « أبطال الاستدامة المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٣م».
- أصحاب السعادة رئيس مجلس إدارة وأعضاء الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية.
- المتابعون الكرام...السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...
- يشرفني أن أكون معكم اليوم ممثلا للشخصيات المحتفى بها وفق هذا التصنيف العالمي في مجال الإستدامة ، والذي اطلقه الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية.
- المتابعون الكرام...إن قضية التنمية المستدامة هي واحدة من أهم القضايا التي تشغل العالم أجمع ، وذلك للتحديات التي طرأت في السنوات الأخيرة وازدادت تعقيدا ، وشكلت تحديا كبيرا على هذا الكوكب الذي نعيش فيه، وعلى مقدراته، وكذلك على البشر الذين يعيشون على كوكب الأرض. وربما يتحمل جزء كبير من أسبابها هو ذات الإنسان من خلال سلوك لايتوافق مع ماننشده من تحقيق لاستدامة شاملة ومستمرة ومتواصلة.
- وإذ أشيد بمبادرة الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية لاطلاق هذا التصنيف العالمي المعني بالاستدامة ، ولكن أود بهذه المناسبة ، أن أؤكد للمكرمين في هذه الدورة من دورات هذا التصنيف العالميوأقول لهم. (إن هذا التكريم شرفي ومهني في آن واحد، وهو أيضا مسؤولية كبيرة يتحمل عبئها هؤلاء الأبطال، من خلال ضرورة القيام بالواجب تجاه أوطانهم ومجتمعاتهم ومؤسساتهم).
- إن الترويج للممارسات المسؤولة المعززة للاستدامة ، لهو عمل أخلاقي ، وكذلك واجب مسؤول تجاه هذا الكون والقاطنين فيه. ويكفي أن نتابع حالة الهلع العالمي من تغيرات المناخ على سبيل المثال لا الحصر، والمؤتمرات التي تعقد لدعم المبادرات المعززة لمواجهة تحديات تغير المناخ لنستيقن بأننا في « حالة خطر» إذا لم نستطع نحن وغيرنا من التأثير الإيجابي في العالم والناس لتغيير سلوكهم ليكون ذلك السلوك هو « سلوك معزز للاستدامة».
- المتابعون الكرام...في ظل هذا الواقع الأليم الذي يعيشه العالم من جراء عدم التزامهم بالاستدامة من منظور استراتيجي، وإذا أردنا أن نتغلب على تبعات حالة عدم الإلتزام هذه، فلابد أولاً أن نوقف تمادي هذه المشكلات، ولهذا فهناك العديد من الطرق التي يجب على البشر أن يتبعوها ، وهنا يكون دوركم كبير كأبطال للاستدامة في تقديم موجهات استرشادية وتوعوية لهم من أجل انقاذ هذا الكوكب ومقدراته وكذلك البشر.
- وفي النهاية فإننا كبشر نعيش على هذا الكوكب مثل باقي الكائنات، ولكننا باعتبارنا من الكائنات المهيمنة والمسؤولة على أغلب التغيرات التي تحدث عليه، فلابد أن نتحمل هذه المسؤولية التي على عاتقنا حتى نتمكن من تقليل خطر عدم الإلتزام بمنهج الاستدامة، والذي يصيب تبعاته هذا الكوكب الذي يُعد بيت لنا جميعاً. وربما تكون فرصة لاستثمار هذه الفعاليات الكبيرة التي تستضيفها دول المنطقة في الأيام القليلة القادمة للتوعية بأهمية الاستدامة وتطبيقاتها. فدولة قطر تستضيف في شهر أكتوبر القادم إن شاءالله» أكسبو قطر» والمخصص لهذا العام من أجل» تطبيقات البستنة». وكذلك تستضيف الشقيقة دولة الإمارات العربية المتحدة « مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP28، وهو حدث عالمي كبير في شهر نوفمبر من هذا العام، كما تستعد المملكة العربية السعودية لتنظيم « قمة الشرق الأوسط الأخضر في دورتها الثالثة» وهكذا دواليك.
- وختاما، أشكر لكم هذه الفرصة لأكون معكم في هذه الاحتفالية ممثلا للمحتفى بهم من شخصيات رائدة في مجال الممارسات المعززة للاستدامة، متمنيا لكم جميعا عظيم الفائدة والأثر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IUSR
INTERNATIONAL UNION
FOR SOCIAL RESPONSIBILITY
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

أبطال الاستدامة 100

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(تصنيف عالمي في مجال الاستدامة)

2023

دعما لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة
بشأن تغير المناخ (COP 28)

الفئــة الشرفيــة

معالي الفريق طبيب الشيخ
محمد بن عبدالله ال خليفة
رئيس المجلس الأعلى للصحة
مملكة البحرين

معالي الشيخ
دعيج بن خليفة آل خليفة
الرئيس الفخري للجمعية الخليجية للإعاقة
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سمو الشيخ الدكتور
عبدالعزيز بن علي النعيمي
المستشار البيئي لحكومة إمارة عجمان .
الرئيس التنفيذي لجمعية الاحسان الخيرية
دولة الامارات العربية المتحدة

سعادة الدكتور
حمد بن عبد العزيز الكواري
وزير دولة بدرجة نائب رئيس مجلس الوزراء -
رئيس مكتبة قطر الوطنية
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة قطر

صاحبة السمو السيدة
حجيجة بنت جيفر ال سعيد
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

سعادة الشيخة
عزة جابر العلي الصباح
مؤسس ورئيس مجلس إدارة جمعية
السدرة للرعاية النفسية لمرضى السرطان
دولة الكويت

سعادة الشيخة
حصة بنت خليفة بن أحمد ال ثاني
مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية
لشؤون الاغاثة الانسانية
دولة قطر

سعادة الشيخ الدكتور
ثاني بن علي بن سعود آل ثاني
محامي وعضو مجلس إدارة مركز قطر
الدولي للتوفيق والتحكيم
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة قطر

سمو السيدة الدكتورة
بسمة آل سعيد
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

سعادة الشيخة
سهيلة سالم الصباح
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة الكويت

سعادة الدكتور
عبد الحسين بن علي ميرزا
وزير سابق
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
طلال أبوغزالة
رئيس مجلس إدارة مجموعة طلال أبوغزالة
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الدكتور
خالد حنفي
الأمين العام لاتحاد الغرف العربية
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
جمهورية مصر العربية

سعادة الدكتور
هاشم سليمان حسين
رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

المكرم
حاتم الطائي
عضو مجلس الدولة
العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

المكرم الشيخ
علي بن ناصر المحروقي
عضو مجلس الدولة - عضو شرفي
بالاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

سعادة الأستاذ
خالد خليفة
الممثل الاقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين لدى مجلس التعاون الخليجي بمنظمة الأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
صلاح بن علي محمد عبد الرحمن
وزير وبرلماني سابق
مفوض أممي للترويج لأهداف التنمية المستدامة
مملكة البحرين

سعادة الأستاذ
وسام حسن فتوح
أمين عام اتحاد المصارف العربية
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
جمهورية لبنان

سعادة الدكتور
بـدر عثمـان مـال الله
المدير العام للمعهد العربي للتخطيط
العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة الكويت

سعادة الدكتور
عبدالرحمن جواهري
الرئيس التنفيذي لشركة نفط البحرين «بابكو»
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة الأستاذ
عدنان أحمد يوسف
رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة البحرين

سعادة الدكتورة
زينب أبوطالب
عضو مجلس الشورى
العضو الشرفي للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
نبيل بن حمد العون
السفير الدولي للدبلوماسية الإنسانية
دولة الكويت

سعادة البروفيسور
يوسف عبدالغفار
رئيس مجلس إدارة المجلس العالمي للتنمية المستدامة
مملكة البحرين

سعادة المهندس
فتحي جبر عفانة
رئيس مجلس إدارة مؤسسة فتحي عفانة للأعمال الإنسانية
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الدكتور
محمد بن سيف الكواري
المستشار الهندسي والخبير البيئي بمكتب سعادة وزير البيئة والتغير المناخي
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة قطر

معالي الدكتورة
سعاد بنت محمد بن علي اللواتية
وزيرة شوون الفنون - نائبة رئيس
مجلس الدولة «سابقاً»
سلطنة عمان

سعادة السفيرة
أمـل مجـرن الحمـد
مستشارة التعاون المحلي والدولي
بالمعهد العربي للتخطيط
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة الكويت

سعادة الشيخ
أحمد الصبان
العضو الفخري للشبكة الإقليمية
للمسؤولية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
حسن ابراهيم كمال
عضو مجلس أمناء المؤسسة الملكية
للأعمال الإنسانية
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
سيف بن علي الحجري
مؤسس ورئيس برنامج أصدقاء الطبيعة
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
دولة قطر

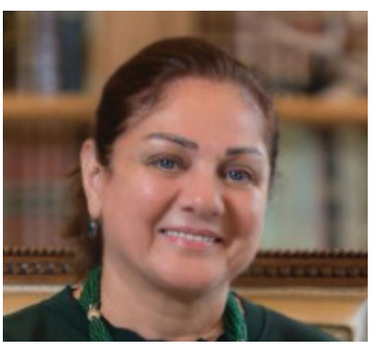

سعادة الأستاذة
مي مخزومي
المبعوث الدولي الخاص لشؤون
الدبلوماسية الإنسانية
الجمهورية اللبنانية

سعادة الشيخ
خالد بن عبد الله المسن
خبير اقتصادي وعضو منصة خبراء
المسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

الفئــة المهنيــة

سعادة الدكتورة الشيخة
في بنت عبدالله آل خليفة
مديرة مركز التعليم الإلكتروني
جامعة البحرين
مملكة البحرين

سعادة البروفيسور
داود عبدالملك الحدابي
مدير معهد وحدة العالم الإسلامي بالجامعة
الإسلامية العالمية ماليزيا - العضو الشرفي
للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
مملكة ماليزيا

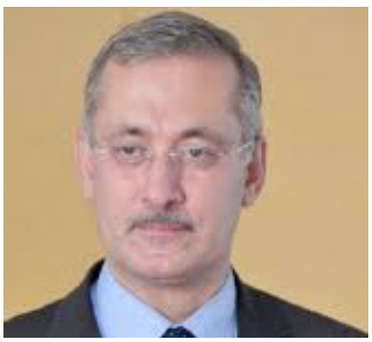

سعادة البروفيسور
عودة الجيوسي
أستاذ الابتكار الاجتماعي
جامعة الخليج العربي
مملكة البحرين

سعادة الدكتور
عبدالوهاب الزهراني
خبير تطبيقات التنمية المستدامة
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشار
فايز سفر العمري
الرئيس التنفيذي لمجموعة الخبير
العالمي للاستشارات والتطوير
عضو الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي
للمسؤولية المجتمعية
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ
محمد الطفيلي الزهراني
المدير العام التنفيذي - الجمعية
الخيرية لرعاية مرضى الروماتيزم
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
حامد البلوشي
المدير العام لشبكة الباحثين العرب في
مجال المسؤولية المجتمعية
سلطنة عمان

سعادة الأستاذ
محمد سيف الانصاري
الرئيس التنفيذي - مبرة عبدالرحيم
الكوهجي الخيرية
مملكة البحرين

سعادة الأستاذ
فهد الوهيبي
الأمين العام لجمعية
عنيزة للتنمية والخدمات الإنسانية «تأهيل»
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ
فادي الرابغي
رئيس إدارة المسؤولية الاجتماعية
(نيوم)
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشار
عماد سعد
استشاري استدامة ومسؤولية مجتمعية
وتغير مناخي - رئيس شبكة بيئة أبو ظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ
فهد الزهراني
المدير العام لجمعية زمزم للخدمات الصحية
التطوعية الخيرية
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
سامي العدواني
المدير العام للشبكة التطوعية لقادة أهداف
التنمية المستدامة
دولة الكويت

سعادة الدكتور
سعيد حسن علي
خبير دولي في مجال التنمية المستدامة
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ
محمود بن محمد بن أحمد الشامي
المدير التنفيذي لمركز جنى
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذة
سلمى بودينه
المدير العام للشبكة الوطنية للاتفاق
العالمي للأمم المتحدة
المملكة المغربية

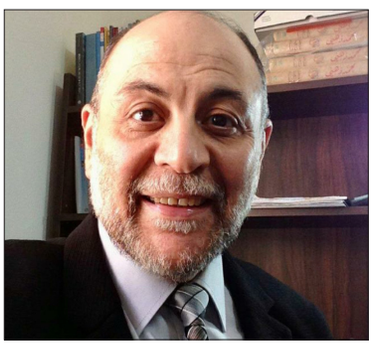

سعادة الدكتور
عبدالحليم زيدان
الخبير الدولي في مجال الوقف
الجمهورية اللبنانية

سعادة الأستاذة
هديل السبتي
مستشارة رئيس مجلس الإدارة
للعلاقات الدولية
الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
دولة الكويت

سعادة المستشارة
خالدة الخراز
مفوض أممي للترويج لأهداف التنمية المستدامة.
دولة الكويت

سعادة الأستاذ
سعد مرزوق العتيبي
المدير العام لنماء الخيرية
دولة الكويت

سعادة الأستاذ
إبراهيم ناصر المعطش
الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للمسؤولية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذة
إيمان حسين فلمبان
وكيل الأعمال الإنسانية
رابطة العالم الإسلامي
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشار
جابر صقر الرويعي
باحث ومستشار في التطبيقات الخضراء
مملكة البحرين

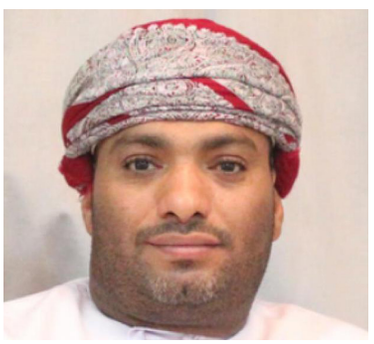

سعادة الأستاذ
يوسف محسن اللمكي
زميل باحث في مجال المسؤولية المجتمعية - مستشار دولي في تطبيقات الاستدامة
سلطنة عمان

سعادة الأستاذ
معاذ صالح العامر
مدرب ومستشار في مجال المسؤولية المجتمعية
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشار ة
موزه مبارك حجي القبيسي
مستشارة في مجال تطبيقات الاستدامة
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الدكتورة
حياة يوسف ملاوي
خبيرة في مجال رعاية كبار السن
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
محمد الشياب
خبير دولي بالتنمية البيئية والتخطيط الاستراتيجي
المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة المستشار
عبدالله الضعيان العنزي
رئيس مجلس إدارة مركز التنمية المستدامة - جمعية المحامين الكويتية
دولة الكويت

سعادة الأستاذ
حمد عدنان الهولي
رئيس مجلس إدارة جمعية المعلمين الكويتية
دولة الكويت

سعادة الدكتور
شهاب أحمد شهاب العثمان
مستشار وباحث في مجال تطبيقات الاستدامة
دولة الكويت

سعادة الأستاذ
فهد بن ناصر القباع
خبير في مجال الإعاقة
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشارة
مريم العتيق الدوسري
رئيسة مبادرة غرسة للزراعة المنزلية
دولة قطر

سعادة المستشار
عبدالرحمن بن ناصر الخلف
رئيس برنامج تجسير لريادة الأعمال الاجتماعية الدولية
المملكة العربية السعودية

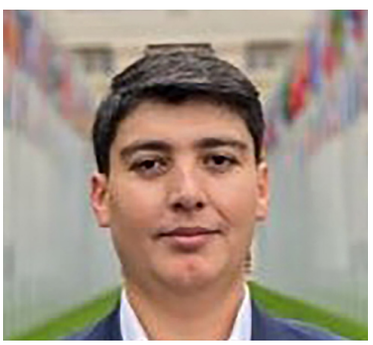

سعادة المستشار
عبد الله الطائي
مبعوث دولي خاص للدبلوماسية الإنسانية
الجمهورية التركية

سعادة الأستاذ
عيسى محمد أحمد عليان
مستشار في مجال الاستدامة والتميز المؤسسي
المملكة العربية السعودية

سعادة المستشار
صالح الحموري
خبير تدريب
كلية محمد بن راشد الإدارة الحكومية
دولة الامارات العربية المتحدة

سعادة الدكتورة
هناء البنا
محكمة ومستشارة في مجال
الاستدامة
المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الدكتورة
آماني الطبطبائي
عضو الهيئة الاستشارية - الموسوعة
العربية في مجال المسؤولية
المجتمعية
دولة الكويت

سعادة المستشار
عايض بن علي القحطاني
مستشار التواصل المؤسسي
باحث في المسؤولية الإجتماعية
والتنميةالمستدامة
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ
بسام البشايرة
مستشار المسؤولية المجتمعية
جامعة عمان العربية
المملكة الأردنية الهاشمية

سعادة الدكتور
كمال شعبان عبدالعال
مستشار المسؤولية المجتمعية
والوعي المالي
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذة
هيفاء خليفة السماعيل
اختصاصية في مجال التنمية
المستدامة
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ
نسيم الزناتي
مستشار ومدرب في مجال التنمية
المستدامة
دولة فلسطين

سعادة المهندس
رشدي عبدالخالق بامسعود
رئيس مجلس أمناء مؤسسة استدامة
الجمهورية اليمنية

سعادة المهندس
مشعل الشمري
مدير أول المبادرات الإستراتيجية والشراكات
مركز "إرثنا" التابع لمؤسسة قطر
دولة قطر

سعادة الأستاذة
سلوى ربيع اليافعية
زميل باحث ومستشارة في مجال رعاية كبار السن
سلطنة عمان

سعادة الدكتور
خالد شريف عودة
رئيس جمعية الرحمة الخيرية
مملكة تايلند

سعادة الأستاذ
عبداللطيف بن عبد-الله النقلي
المشرف العام على مؤسسة حسن عباس شربتلي لخدمة المجتمع
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتورة
علياء شلبي
أكاديمية وباحثة في مجال المسؤولية المجتمعية
الجمهورية التونسية

سعادة الأستاذة
عائشة حمد الرميحي
باحثة ومتخصصة في مجال الاستدامة
دولة قطر

سعادة المستشار
إبراهيم أحمد الطيب الماحي
مستشار إدارة المنظمات غير الربحية
جمهورية السودان

سعادة الأستاذ
رشيد الصباحي
مستشار دولي في التنمية المستدامة
دولة قطر

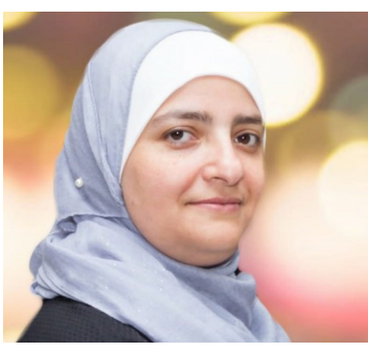

سعادة الأستاذة
سوزان محمد عصام
مستشارة في تطبيقات الاستدامة
دولة قطر

سعادة الأستاذة
ياسمين الحاجري
المديرة التنفيذية - جمعية وطنية
جمهورية مصر العربية

بقلم : د. سامي محمد العدواني
مدير التحـريــر
المشهد في مجال المسؤولية المجتمعية

المؤشرات الدولية.. والخطط الوطنية

دأبت العديد من الجهات الأممية ومراكز التفكير والبحوث والدراسات بالإضافة إلى عدد من الجامعات المرموقة وجهات أخرى معنية بقضايا التنمية والاستدامة، على إنتاج تقارير دورية ومؤشرات عالمية أو إقليمية تعكس حال المجتمعات الإنسانية في مجالات اجتماعية وبيئية واقتصادية، وهي تمثل في أحيان كثيرة مرجعاً يعتد به لدى وكالات التصنيف العالمية وأصحاب رؤوس الأموال الذين يعنيهم تتبع هذه المؤشرات للوقوف على تقديرات التوسع والتفاعل مع المتغيرات الراهنة والمحتملة.

هناك الكثير من الحكومات بدأت ترى في هذه المؤشرات مساحة للتنافس ورفع مستوى الأداء وتحفيز مستويات القيادة والإدارة لبذل أقصى الجهود بهدف الوصول إل مراتب متقدمة على الرغم من الجدل الذي لم يتوقف حول جودة البيانات والمدخلات التي تعتمدها هذه المؤسسات وهو جدل قد يكون مقبولاً في الأوساط العلمية والبحثية لكنه يتعاظم حيث تكون مصادر هذه البيانات صحفية أو استطلاعات رأي أو بيانات وردت عن تقارير لجهات زميلة مما يجعلها في دائرة التشكيك، وهو ما يتطلب معايير لترشيد الأنسب من بين هذا الكم من المؤشرات، حتى لا نقع في دائرة «الإيهام» بدل أن توجهنا للخيارات والسياسات ذات الأولوية تتحول جهودنا ومواردنا إلى الوجهة الخاطئة فيتحول الاستثمار إلى استنزاف.

كان مما تسنى مراجعته والاطلاع عليه مساهمة علمية مفيدة تقدم بها المعهد العربي للتخطيط سعياً لإثراء المحتوى العربي وإشعاع المشاركة الفكرية الإنمائية للباحثين والعاملين في قطاعات التنمية لدى الجهات الحكومية الرسمية وكذلك المجتمعية بالإضافة إلى القطاع الخاص حيث أعدّ مشكوراً دليلاً للمؤشرات التنموية على الصعيد الدولي، يسعى للتعريف بهذه المؤشرات ومصادرها التي أنتجتها ومنهجيات كل مؤشر بالإضافة لمواقعها الإلكترونية التي يمكن التوسع في فهمها واستيعاب أدواتها وآلية التحقق التي تعتمدها.

عادة ما تعتمد الدول عدد من هذه المؤشرات بناء على تقديراتها (الكويت على سبيل المثال اعتمدت ١٠٠ مؤشراً من أصل ٢٥٠ تم مراجعتها واستعراضها بناء على مقابلة معمقة تمت مع أمين عام الأمانة للتخطيط د. خالد المهدي سنة ٢٠٢١)، وعلى الرغم من الجدل الذي يثور في الأروقة أو في المنتديات العلمية حول دقة وجودة ما تعبر عنه هذه المؤشرات إلا أنها في الواقع أصبحت مرجعاً يعتد به وخياراً تلتزم بمحدداته المؤسسات الدولية وصناديق الاستثمار وعدد من الحكومات وقد صنّفها المعهد على مجالات على (التنمية البشرية، بيئة الأعمال، التنافسية والعولمة، الحوكمة، المعرفة والابتكار).

عادة ما أشعر بضرورة التأكيد على أن يتزامن حرصنا على ضبط إيقاع الأداء في الإطار المعياري لخدمات وبرامج مؤسساتنا التنموية التي تقدم لصالح أصحاب المصلحة مع التذكير برسالتنا تجاه مسؤوليتنا في تقديم أفضل أداء يحقق الأهداف التي تتطلع إليها جميعاً في واقعنا.. وفقنا الله لما يحبه ويرضاه.

مقالات المشهد

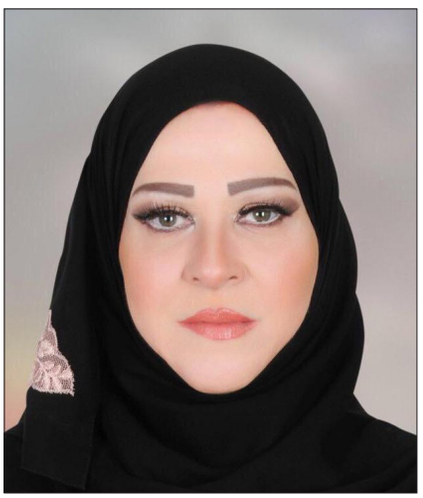

بقلم : الدكتورة هلا السعيد
خبيرة وباحثة في مجال شؤون الإعاقة

السياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة...

حقيقة نسمع كثيراً في الآونة الأخيرة عبارة (السياحة البيئية)، جعلت سؤال هام يجول بخاطري... هل السياحة البيئية تقتصر على فئة بعينها وتتغاضى عن فئة أخرى؟ فالإجابة، السياحة البيئية هي سياحة للجميع بجميع فئاتها الكبير والصغير – الرجل والمرأة – الطفل والشاب والمسن – الشخص العادي والشخص من ذوي الإعاقة. وهنا وصلت لما أريد التركيز عليه بمقالي فئة الاشخاص ذوي الإعاقة الذين هم جزء من المجتمع وإذا ما نظرنا إلى نسبتهم بالعالم نجدها نسبة كبيرة أكثر من مليار شخص بما يعادل ١٥٪ من عدد سكان العالم، وبذلك هم فئة لا يستهان بها، وهذه الشريحة الواسعة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من التهميش والتمييز بسبب إعاقتهم فهم غير قادرين على الحصول على حقوقهم في المجال السياحي والتمتع بالحياة بصورة طبيعية، وزيارة الأماكن السياحية في أي وقت وأي مكان دون عوائق، وعند رغبتهم بالسفر والسياحة يقابلهم العديد من التحديات والصعوبات.

وسياحة الاشخاص ذوي الإعاقة: يطلق عليها مسمي (السياحة الميسرة، أو السياحة الإنسانية) وعند تعريفها: فهو نمط سياحي يجعل الأماكن والخدمات السياحية في متناول الجميع، بغض النظر عن (القيود المادية أو الإعاقة أو السن او الجنس) فالسياحة الإنسانية... هي مجموعة الخدمات والتسهيلات التي بمقدورها أن تمكّن الشخص ذوي الإعاقة من التمتع بعطلته أو الوقت الذي يخصصه للترفيه عن نفسه، من دون مشاكل.

تشمل السياحة الميسرة :

أولاً: وجهات خالية من العوائق: البنية التحتية والمرافق المعمارية (فنادق – مطاعم حدائق متنزهات).

ثانيا: النقل: عن طريق الجو والبر والبحر، مناسبة لجميع المستخدمين خدمات ذات جودة عالية: مقدمة من موظفين مدربين.

ثالثا: أنشطة ومعارض ومناطق جذب: مسموح المشاركة من قبل الجميع.

رابعا: تسويق ونظم الحجز ومواقع إنترنت وخدمات: معلومات في متناول للجميع.

لماذا ينبغي التركيز على سياحة ذوي الإعاقة أكثر من غيرهم؟

أولا: لأنها مسؤولية مجتمعية تقع على الجميع من حكومات وشركات والمجتمع المدني وأفراد.

ثانيا: لحاجتهم الماسة للترفيه.

ثالثا: تعتبر نوع من أنواع العلاج النفسي، فكلما تهيأت الظروف للتمتع

بمستوى أفضل من الحالة النفسية، كلما أدى ذلك إلى تحسن حالته الصحية، لذلك ينبغي مساعدتهم ودعمهم للتغلّب على التحديات التي تواجههم.

رابعا: تعتبر جانب اجتماعي بالتواصل مع المجتمعات والتعرف علي الثقافات المختلفة.

خامسا: تساهم بالجانب التسويقي، فإن سبب أعدادهم الكبيرة والمتزايدة فهم يعتبرون شريحة تسويقية ضخمة في صناعة السياحة والسفر، تعتمد على إمكانية تفعيل واستثمار القوانين والمواصفات التي تراعي الاستدامة والتي تعتمد على مواد الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الاعاقة والتي ينبغي أن تعتمدها الدولة، بالإضافة إلى قطاع السياحة ككل والخطط والاستراتيجيات التي ينهجها لاستقطاب هذه الشريحة الكبيرة من السيّاح وتشجيع العاملين في هذا القطاع (كالمطاعم والنوادي والفنادق ووسائل النقل) على اتخاذ السبل التي تكفل تحقيق ذلك.

سادسا: لتحقيق مواد اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة: لتحقيق مفهوم إدماج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وسهوله الوصول، المساواة وعدم التمييز، وحقهم بالترفيه وحقهم بالحياة الكريمة. وتكافؤ الفرص

منظمة السياحة العالمية: في اجتماعها الـ ٥٦ كان مطلبها بتسهيل الخدمات السياحية للأشخاص ذوي الإعاقة مطلبا حيث يعد مطلب ملحا في القرن الواحد والعشرين، وقد كلّفت المسؤولين بالاهتمام بكافة المسائل التي من شأنها خدمة ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم الفني لتشجيع هذا المفهوم في السياحة العالمية.

يجب علي الحكومات اتباع الأمور التالية: على الحكومات تذليل العوائق والتحديات وفتح آفاق واسعة أمام الشخص ذي الإعاقة لممارسة حياته كإنسان تتساوى حقوقه مع الشخص غير ذوي الاعاقة والقيام بأنشطته بشكل مرن دون عقبات، وذلك حسب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي احدى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية الملزمة التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، وصادقت عليها اغلبية الدول وبدأ نفاذ العمل بها - توفير المواصفات البيئة العمرانية والبنية التحتية والخدماتية المرافقة والشوارع والارصفة التي تتناسب مع السياحة الميسرة او الإنسانية، التي أخذت تفرض نفسها وتتبلور مؤخرا في بعض الدول، لتشكل واقعا إنسانيا جديدا لما ينبغي أن تكون عليه البيئة العمرانية والخدماتية، لتكون مُيسّرة انسانيه للسيّاح من ذوي الإعاقة.

يجب وضع منهج يتم تعليمه في كليات السياحة، حتى يتسنى لخريجي الكليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع إعاقاتهم سواء شخص أصم أو شخص ضعيف السمع أو شخص ذو إعاقة جسدية أو شخص ذو إعاقة حركية أو شخص ذو إعاقة جسدية وحركية، حيث لكل حالة من الإعاقة أسلوب خاص في التعامل، مما يخرج مرشداً سياحياً على دراية وخبرة يدخل سوق العمل المتعطش إلى هذه الكفاءات والتخصصات.

أنواع السياحة الخاصة لذوي الاعاقة: هناك أنواع متعددة نجملها: (سياحة المدن، والسياحة الريفية، والسياحة التعليمية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة الترفيهية، والسياحة الرياضية - والسياحة العلاجية)

الخطوات التي يجب أن تتبعها الدول لتحقيق السياحة للاشخاص ذوي الإعاقة:

١- تطبيق اتفاقية الاشخاص ذوي الإعاقة بالحد من التمييز أو الإساءة على أساس الإعاقة، بالشكل الذي يتناسب مع ثقافة وخصوصية وتاريخ البلد، وبما يتناغم مع القوانين والمفاهيم التي تبنتها مؤسسات الأمم المتحدة في هذا الشأن، مع أخذ تجارب الدول الرائدة بنظر الاعتبار.

٢- تتولى وزارة أو هيئة السياحة في البلد المعني تشكيل لجنة تتألف من مجموعة من الكفاءات ذات تخصصات هندسية مختلفة: كهندسة وتخطيط المدن، هندسة العمارة، الهندسة المدنية، البيئة، الديكور، الإضاءة، الصوت، بالإضافة إلى تخصصات في العلوم الإنسانية مثل علم الاجتماع و علم النفس، وفي العلوم الطبية. تتولى هذه اللجنة تبني المعايير والمواصفات التي ستعتمد كدليل في إنشاء وتقييم مستوى الخدمات المقدّمة في مختلف المرافق السياحية، كالمنتجعات السياحية والحدائق العامة ومراكز التسوّق والفنادق والمطاعم وغيرها. وينبغي أن تكون هذه المواصفات متناغمة مع المواصفات الدولية في هذا المجال، ولكن أيضا متوافقة مع خصوصية البلد الثقافية والحضارية، بالإضافة إلى مناخه وطبيعته الجغرافية. وتمثل هذه المواصفات برموز بسيطة، معتمدة عالميا، تعبّر عن مستوى الخدمات الموفرة لذوي الإعاقة، منها ما يتعلق بالتسهيلات الحركية، أو بالتسهيلات البصرية، أو التسهيلات السمعية في ذلك المرفق السياحي.

٣- أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين وزارة أو هيئة السياحة في البلد ووزارة أو هيئة النقل والمواصلات فيه من أجل ضمان توفير مقاعد للمسافرين من ذوي الاعاقة في مختلف وسائل النقل البرية والجوية والبحرية، وبما يتناسب مع حجم السيّاح المتوقع، مع اعتماد التصاميم التي تضمن سهولة الحركة والتنقّل لذوي الاعاقة في المطارات ومحطات القطار وغيرها. علما أن توفير هذه التسهيلات سيكون محل ترحاب بقية المسافرين ممن لديهم

أطفال ويستعملون العربات في تنقّلهم. كما ينبغي إتباع سياسة تشجيع ودعم شركات النقل الخاصة لتوفير نسبة من المقاعد لنقل هذه الشريحة.

٤- يتم تبني مراحل متتالية لعملية اعتماد المواصفات والمعايير المختارة. على سبيل المثال يتم تخفيض أو إلغاء الضرائب لعدد من السنين على الفنادق الجديدة التي تبنى وفق معايير السياحة الإنسانية في الإنشاء والتصميم الداخلي والإضاءة والتأثيث، وتوفير غرفة معدة لاستضافة ذوي الإعاقة بنسبة واحد إلى ٢٠ من غرف الفندق. وهكذا الأمر مع المطاعم والمقاهي التي تعد دوارات مياه مخصصة لذوي الإعاقة، بالإضافة لتسهيلات الدخول والحركة إليها وفيها. وأن يتم مراعة الديمومة باتباع هذه السياسة لعشر سنين كمرحلة أولى، بعدها تفرض هذه المعايير ولا تمنح رخص البناء مالم يتم اعتمادها.

٥- بالنسبة للمرافق السياحية الموجودة أصلا وترغب في الانضمام إلى ركب السياحة الإنسانية، فالأمر متاح لها أيضا، ولا يحتاج إلى كثير من النفقات مثلما قد يتصور البعض، إذ أن تهيئة المرفق السياحي ليكون مؤهلا لاستقبال ذوي الإعاقة لا يقتضي بالضرورة الكثير من التغيرات الإنشائية المكلفة، حيث أن نسبة ذوي الإعاقة الحركية التي تقتضي الكرسي المتحرك تقارب ٥٪ من ذوي الاعاقة فقط، لذلك و باستعمال وسائل وأدوات بسيطة وتدريب الكادر يمكن تقديم الخدمة لما نسبته ٩٥٪ من ذوي الإعاقة. وبعد إجراء اللازم واعتماد المواصفات والمعايير المعتمدة، يتم تسجيله ويكون ذلك بزيارة ميدانية من قبل مختص بمواصفات السياحة الإنسانية، ليتم إدراج المرفق السياحي ضمن الدليل والكراسات المعتمدة ويمنح الشهادة المطلوبة، كما تتم المراقبة الدورية الميدانية للمرفق سنويا للتأكد من مطابقته للمواصفات وممكن الترخيص يكون سنوي لتأكد من الالتزام بالمعاير.

٦- تتولى مجالس السياحة ودوائرها تنظيم وإعداد دورات تدريب الكوادر العاملة في تقديم الخدمات السياحية، في فن التعامل ومساعدة السيّاح من ذوي الإعاقة. ويمكن لهذه الدورات أن تتم في يوم واحد أو أكثر، وأن تتضمن نصائح عملية وإرشادات تمنح الكادر الثقة بالنفس والشهادة المعترف بها.

٧- تتولى الدوائر السياحية المعنية ايجاد الشركاء المناسبين، المتخصصين لذوي الاعاقة والهلال الاحمر ودوائر الرعاية الاجتماعية، المنتشرة في ربوع البلد، ويتفق معها على توفير خدمة تأجير المساعدات الحركية والسمعية والبصرية لمن يطلبها من السيّاح.

٨- تتولى وزارة أو هيئة السياحة إعداد دليل شامل، مع توفيره على الإنترنت، يتضمن كل المرافق السياحية المناسبة والهيئة لاستقبال ذوي الإعاقة، واعتماد العلامات الدولية المتعارفة في هذا الشأن، مع شرح واف عن هذه المرافق وكادرها، على سبيل المثال هل أن الكادر متدرب أم لا؟ وهل تتوفر مواقف سيارات ومواصلات لذوي الإعاقة في المنطقة؟ وهل توجد مراكز تأجير مختلف أنواع المساعدات؟ كل هذه التفاصيل وغيرها تمنح المسافر من ذوي الإعاقة القدرة على اختيار العطلة المناسبة أو الفندق المناسب، وكل ما له صلة بحركته وتنقّله أثناء السفر لتكون تجربة السياحة ممتعة وآمنة في نفس الوقت.

٩- تقوم الدولة بدعم المبرات (المؤسسات والجمعيات الخيرية) المتخصصة بذوي الإعاقة ، وتقديم الرعاية والتمويل، لأجل توفير العطل لهذه الشريحة، بالتعاون مع الشركات السياحية المؤهلة لذلك.

النفع العائد من السياحه الانسانية: إن تبني السياحة الإنسانية من قبل أي دولة يعود بالنفع لها من نواحي كثيرة: المردودات الاجتماعية والسمعة الحسنة التي تجنيها دوليا -المردودات الاقتصادية لهذا النوع من السياحة كبيرة جدا.

وقد أدركت الشركات والمؤسسات التي دخلت هذا المضمار هذه الحقيقة، فهناك تنافس كبير فيما بينها لاستقطاب هذه الشريحة التسويقية الضخمة. وتشير الدراسات إلى أن السائح من ذوي الإعاقة ينفق في إجازته مضاعف عن السائح العادي، وعادة يحتاج إلى السفر في مجموعات من أسرته وأصدقائه ، مما يعمل على رفع النشاط السياحي وتنمية الاقتصاد، وهو ما يحقق سياحة مزدوجة في نفس الوقت. علما أن الكثير من السيّاح ذوي الإعاقة يفضّلون السفر في غير مواسم الذروة، لرغبتهم في الهدوء، مما يمنح المرافق السياحية زوار على مدار العام. وكما يخلق هذا النوع من السياحة سوقا وعمالة تسهم بدعم الاقتصاد.

أخيراً أقول... إن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم من الحقوق ما لغيرهم تماماً وتحقيق المساواة في ممارسة هذه الحقوق هو أمر واجب، تفرضه مواثيق حقوق الإنسان والدستور، ولا بد من التعاطي مع الإعاقة بوصفها تنوعاً بشرياً ولا بد من تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والقضاء على التمييز على أساس الإعاقة.

إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم جزء من المجتمع ويحق لهم ما يحق لغيرهم من الاستمتاع بالسفر والسياحة. وعلى المسؤولين عن قطاع السياحة اتخاذ خطوات لتغيير الممارسات والسياسات والإجراءات لجعل مختلف المرافق والخدمات متاحة للجميع وان يكون تفكيرهم دائما بنظرة مستقبلية واسعه جدا وان يكون بها استدامة بما يحقق المساواة والنفع العام .

IUSR
INTERNATIONAL UNION
FOR SOCIAL RESPONSIBILITY
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية

الهيئة الاستشارية

سعادة الدكتور
بدر عثمان مال الله
رئيس الهيئة الاستشارية
دولة الكويت

سعادة البروفيسور
علي عبدالله آل إبراهيم
نائب رئيس الهيئة الاستشارية
دولة قطر

سعادة الدكتورة
أمل البكري البيلي
عضو الهيئة الاستشارية
جمهورية السودان

سعادة الدكتور
حامد بن عبدالله البلوشي
عضو الهيئة الاستشارية
سلطنة عمان

سعادة المستشار
فايز بن سفر العمري
عضو الهيئة الاستشارية
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور
سعيد حسن علي
عضو الهيئة الاستشارية
دولة الإمارات العربية المتحدة

اصدارات تقرير المشهد
في مجال المسؤولية المجتمعية

www.socialresponsibilityunion.org
info@socialresponsibilityunion.org